مركز
الدراسات
والأبحاث
الاقتصادية
والاجتماعية

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

سلسلة اللسانيات عدد 5.

Série linguistique n°5
CERES
1983

المطبعة العصرية - تونس
1983

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

أشغال ندوة اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

تونس 23 - 28 نوفمبر 1981

سلسلة اللسانيات عدد 5.

الفهرس

صفحة

د. عبدالوهاب بوحديبة كلمة ترحيب وتقديم الملتقى 7

الأستاذ محمد فرج الشاذلي : كلمة الإفتتاح 9

د. عبدالسلام المسدي : اللسانيات وعلم المصطلح العربي 17

د. عبدالرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية 57

الأستاذ صالح القرمادي : دراسة في الحقلين الدلاليين لكلمتي «عين» العربية و ان الفرنسية 109

د. عبدالعزيز بن عبدالله : في إطار اللسانيات وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد 121

د. نهاد الموسى : مقدمة في علم تعليم اللغة العربية 145

د. رضا السويسي : من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي 177

د. عبدالقادر المهيري : رأي في بنية الكلمة العربية 185

د. أكرم عثمان يوسف : دراسة في المنهج الصوتي عند العرب 195

د. داود عبده : الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية. 205

محمد الشاوش : ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية 237

د. محمد الهادي الطرابلسي : إطار التطبيق في الأسلوبية العربية 267

مجيد الماشطة : دور الدراسات المقارنة في عملية تعليم اللغات الأجنبية 279

عشاري أحمد محمود : التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات 295

د. جمعة شيخة : الدراسات اللغوية بكلية الآداب (قسم العربية) 331

عبدالقادر الفاسي الفهري : الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية 375

محمد عجينة : الشعر والمرجع : ملاحظات حول المرجع في الشعر ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري 391

توصيات ملتقى اللسانيات في خدمة اللغة العربية 403

اللسانيات وعلم المصطلح العربي

عبدالسلام المسدّي
(كلية الآداب ـ تونس)

١ ـ العلوم ومصطلحاتها :

مفاتيح العلوم مصطلحاتها. ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفيّة وعنوان مابه يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه. وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان الى منطق العلم غير ألفاظه الإصطلاحية حتى لكأنها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدّوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال. فإذا استبان خطر المصطلح في كلّ فنّ توضّح أن السجلّ الإصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسيّاج العقلي الذي يرسي حرماته رادعا إياه أن يلابس غيره، وحاظرا غيره أن يلتبس به. ومتى تحلّى الدّال بخصلتي الجمع والمنع كان على صعيد المعقولات بمثابة الحدّ عند أهل النظر المقولي الذين هم المناطقة فيكون للمصطلح الفني في أي شعبة من شعاب شجرة المعرفة الإنسانية سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجرّدة في علم المنطق : فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلّت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته.

فبهذا الذي سلف تتعيّن بالتخصيص العلاقة المعقودة بين العلم وجملة مصطلحاته. وأول ما ينتفي في حقّ هذه العلاقة أن تتسم بالتفاعل لأن التفاعل ضرورة نحو مآل يتغيّر فيه كلّ طرفي الفعل والإنفعال، كما أن علاقة التفاعل تفترض ضمنيّا انفصال الهويّة بين العوامل، وليس هذا شأن المصطلح والعلم. ثم إن تلك العلاقة يتعذّر بالتبعيّة أن تكون من ضروب العلاقات التعاوضية إذ ليس بوسع المعرفة العلميّة أن تقوم بديلا من مصطلحها الفنّي ولا بوسع الجهاز المصطلحي أن يلغي وجود

المضمون المعرفي، فالنسبة المعقودة بين العلم ومصطلحه ليس قوامها التبادل، لا التلقائي ولا الإرادي.

وحيث انتفى التفاعل وانتفى التعاوض صار من الانتقاض أن يحلّ محلّها التكامل على معناه المحدّد لدى أهل العلوم الدقيقة، لأن كل علاقة تكاملية بين عنصرين يتحتّم معها غياب الثاني متى حضر الأول، واختفاء الأول كلّما حلّ الآخر. فكأنه من الضرورة المطلقة أن يكون أحد الإثنين حاضرا وأن يكون الآخر غائبا بالإستتباع الضروري كالعلامة الجبرية تردف بالرّقم العددي حتما إن لم تكن إيجابا فسلبا، فلا عدد بلا علامة، ولا عدد بالعلامتين.

في هذا النسق يتستّى الإستدلال على هوية اللّحام الرّابط بين المصطلح والعلم : هوضرب من علاقة التعاظل بها ينصهر في الثاني بعض ما يتحلّل من الأول، و يداخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتّى لتكاد المعرفة الإصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلميّة الى المرتبة التي يتعذّر معها تصوّر هو يتين متمايزتين : تتدافعان أو تتجاذبان، وإنما هوتوحّد على نمط اتحاد الدّال والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق. فكما أنّك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدّالة، ولا تتصور وجود دالّ مالم تحمل مظانه معقوله المدلول عليه فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي، وبديهي أن الدّال والمدلول في الإبلاغ اللّساني لمّا تنتفي في حقّهما علاقات التفاعل والتعاوض والتكامل.

ومن كل ما سلف يتجلّى أن الوزن المعرفي في كلّ علم رهين مصطلحاته، لذلك نسمّيها أدواته الفعّالة لأنها تولّده عضويا وتنشئ صرحه ثم تصبح خلاياه الجنينيّة التي تكفل التكاثر والنماء.

ذلك ما يفسّر إذن كيف أنّ كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصّا، فلو تتبّعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرّصيد القاموسي المشترك في اللغة كالتي يتحاور بها العلم ذاته لوجدت حظّا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرّصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدّلالة عمّا هوشائع انفصالا لا

يبقى معه إلاّ التواتر في الشكل الأدائي. وهذه الحقيقة تصدق على علم اللسان صدقها على كلّ معرفة بشرية تبلورت فشيّدت لنفسها حضنها المستقلّ.

على أنّه ـ وإن سلف وجه من الشبه بين معضلة المصطلح وخصائص الظاهرة اللغوية ـ فإن طرق التقريب بين الإشكال المصطلحي على صعيد المعارف والإشكال اللساني على صعيد المدارك متعدّدة، لو رمنا التحرّي بالإستقراء النوعي للخفايا النظرية لألفيناها شبكة متضافرة. فالعنصر اللغوي في أصل نشأته ـ من الوجهة الإعتبارية لا من جهة الزمن الفيزيائي ـ رمز يقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدّث عنها سواء أكانت ممّا يتسنّى حضوره أو ممّا يتعذّر فكأنما الذي ساق الإنسان الى التوسّل باللغة إنما هو نزوعه الى المجهود الأدنى بحكم تركيبه وبدافع غريزته التى قوامها الإقتصاد الأدائي. أن يستأثر بأكبر النفع بالذي يتسنّى من أضعف المجهود وعلى هذا الأس المبدئي عرّفت العلامة بأنها «حضور لغيبة» ـ على حدّ التعبير الحرفي، أو قل بتعبير متأصّل هي «شاهد على غائب».

فما شأن المصطلح العلمي إذن ؟

إذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل الى اصطلاح في صلب الإصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأوّل، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقّة من جهاز علامي أوسع منه كمّا وأضيق دقّة.

كذا يتسنّى أن نعرّف المصطلح علاميّا بأنّه شاهد على شاهد على غائب، ولعلّ هذه الحقيقة هي التي تعلّل بصفة جوهرية صعوبة الخطاب اللساني من حيث هو تعبير علمي يتسلّط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادّة اللغوية. و يزداد الأمر عسرا عند الإنتقال من المعالجة النظرية للظاهرة اللغوية العامّة الى دراسة لسان من الألسنة في ضرب من الكشف النوعي أو التحليل التطبيقي، و يتلابس عندئذ الخطاب القائل بالخطاب المقول بما أن اللغة التي تمثّل مادّة الفحص تتطابق حينئذ مع اللغة التي تمثّل وسيلة التعبير عن ثمرة هذا الفحص، ومن المفارقات الناجمة عن هذا الدوران أن البحث اللساني يزداد يسرا وارتياضا كلّما تباينت اللغة

المدروسة واللغة الدارسة، أو لنقل ـ باقتباس ألفاظ يتداولها المناطقة في غير هذه المقاصد ـ إن الخطاب العلمي اللساني يتناسب جلاؤه تناسبا طرديا مع اختلاف اللغة الموضوعة عن اللغة المحمولة.

2 ـ أعراض القضيّة الإصطلاحية :

إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة الى كل معرفة علميّة تنشد القبض على الظواهر سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الإستنباطي ليفضي الى الإقتناع بأن مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجرّدة مثلما ألمحنا منذ البدء، ومن خيّل له أنه يتقفّى أثر العلم بغضّ الطرف عن متصوّراته الفعّالة ومفاهيمه الإنشائية فإنما شأنه شأن من يرى من الأجزاء أشباحها ومتعذّر في حقّه أن يرى صورة الجزء من الكلّ فضلا عن صورة الكلّ من وراء الأجزاء، وإذا كان «المنطق» بمقولاته الأوّلية وانساقه التركيبية وأقيسته الإستدلالية هو بمثابة «رياضيّات» العقل التجريدي وكانت «الرّياضيات» بعلائقها التناظرية وسلسلاتها التحويلية وتصاقبها البرهاني بمثابة «منطق» العقل التحليلي فإن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية : بل قل هو رياضياته النوعية، وكل ذلك يفضي جدلا الى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح من الوظائف الصّورية ما يكون للرّمز السّيني في المعادلة الرياضية : كلاهما سنم التجريد الذّهني.

هذه حقائق قوامها معرفي، وسنداتها بديهيّة عند من مارس العلم، وباشر النظر وحاول معالجة شيء من أبوابه بالوضع والإستحداث، ولكنّ سند الممارسة لفرط بداهته يختفي، والأس المعرفي لبعد تشابكه ودقّة تجرّده كثيرا ما يحتجب، ولاحتجاب هذا أو خفاء ذاك تظهر مشاكل زائفة تلوّح بقضايا يفتعلها الذهن بتلابس الاستدلال الصّحيح والجدل المكذوب، وعندئذ تتحوّل معضلة المصطلح الى إشكال تتجاذبه عائقات مبدئية وخيالات مصطنعة عليه.

وأكبر اعتراض زائف وأشدّه غرابة إذا أورده أهل الذّكر من الذين يحترفون العلم و يرتدون لبوسه أن يعزو بعضهم استغلاق العلم عليه الى تعسّر المصطلح ظانّا أو

مجاهرا أن لو كان الأداء الإصطلاحي على غير ما هو عليه لأدراك كلّ العلم الذي خـتـلـت اللـغـة إيـاه، وتـرى الـبـعـض قد اثرى ناقدا فيرمي الخطاب العلمي بالإلغاز والـتـعـمـيـة مشهّرا بما ظنّه إغلاقا في المصطلح وطاعنا في من لا يواسي أمره بتقديم مادّة العلم بعد طرح جهازه المصطلحي !

فأعظم بها من إحالة !

ذاك هـو الـفـصـم بين مـضـمون العلم وأدواته، وذاك هو الإنتقاض أن تستبقيَ العلم وقد سلبته بنيته التي يتأسس عليها، على أن علّة الأمر من وجهين : الأول عرضيّ وصـورتـه أن الـنـاس كـثـيرا ما يتعاطون العلم بالمطالعة أو الدّرس فلا يراوحون بين زمن الـكـسـب المعرفي وساعة التّمثل الذهني فلحظة النقد الإجرائي، فإذا بهم يتماطون مالم يـسـتـأنـسـوا به من العلوم و يغتصبون الحاصل اغتصابا ليكونوا منذ لحظة البدء متعلّمين وناقدين فيتطابق الزمن بلا مراوحة و ينبثق الوهم الخادع.

أمـا الـوجـه الـثـانـي مـن عـلل هـذه الـظاهرة فردّه الغفلة عن بعض خصائص الإبـلاغ الـعـلمي، ذاك أن السّعي الى تفادي المصطلح يؤول الى شرح المفهوم وتفكيكه الـى مـركّـبـاتـه التقريبية من المعاني وظلال المعاني، ولمّا كانت السبيل الوحيدة هي اللـغة فإن في ذلك ازدواجا وظيفيّا لا تطيقه اللغة بطبعها، و بديهي أن الظاهرة اللسانية تكفل الإبلاغ التواصلي في إحدى وظائفها ولكنّها تكفل أيضا القدرة على أن تتحدّث بهـا عـن نـفـسها وذلك ما نصطلح عليه بالوظيفة الإنعكاسية، غير أن اللغة لا تنصاع الى تـراكـب الـوظـائـف فـي نـفـس الحيّز الأدائي، فكما يتعذّر أن تزاوج في نفس اللحظة الحـديـث باللغة عن غير اللغة مع الحديث باللغة عن اللغة يتعذّر عليك بنفس الصورة أن تتحدّث باللغة عن العلم وتتحدّث في نفس اللحظة باللغة عن لغة الحديث عن العلم.

فـمـن ظـن أن الـعـالم قادر على أن يتحدّث في العلم بغير جهازه المصطلحي فقد ظـلمه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه، وهذا لمّا يصدق على كلّ معرفة تحتكم الى أواصر العقل. ولو أخذت أبعد العلوم تجريدا وأوغلها فـي صـيـاغـة الـرّمـوز ـ شأن الرّياضيات ـ لتبيّنت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرّمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرّمز ارتكس العلم ذاته.

وخذ للشّاهد مثال المعادلة المعتبرة :

(أ + ب)2 = أ2 + 2 أب + ب2.

فهذه تقرؤها بتلفّظ رموزها السينية فيستقيم إدراكها الرّياضي، فإذا سلبتها رموزها قلت : إن مربّع مجموع عددين يساوي جمع مربّع الأول مع ضعف سطح الأول في الثاني مع مربّع الثاني. فترى عندئذ تحلّل الخطاب الرّياضي وتواري بنيته، أما إذا واصلت سعيك الى مجانبة الرّمز والمصطلح فاعتبرت لفظ (مربّع) ولفظ (سطح) وربّما أيضا لفظ (عدد) من المصطلحات التي عليك أن تقيم من اللغة ما يعوّضها فستقول : إن ضرب مجموع عنصرين في نفسه يساوي جمع ضرب العنصر الأول في نفسه مع ضعف ضرب العنصر الأول في العنصر الثاني مع ضرب العنصر الثاني في نفسه.

وترى عندئذ كيف آل أمر الخطاب الرّياضي.

على أن حوار المحاجّة قد لا يتوقّف إذ فيما قلته ألفاظ لم ترد بمعانيها الشائعة خارج نطاق العلم كلفظ (ضرب) فلو تعمدت تحاشيها لذاب العلم الرّياضي ذوبانا، ذلك أن عبارة (مربّع الشئ) قد عوضتها بعبارة (ضرْب الشئ في نفسه) وهذه ستعوّضها بقولك (جمع الشئ الى نفسه من المرّات بحسب عدد نفسه).

ولكن من أدراك أن المشاكس لا يطلب إليك تعويض لفظ (جمع) بشيء آخر لأنه مصطلح رياضي !

* * *

3 ـ اللسانيات وعلم المصطلح :

إذا كان الإنسان موجودا متبدّلا بالطبع وكان تبدّله متولّدا عن إذعانه الى قيدي المادّة زمانا ومكانا فإنّ مقوماته اللصيقة بوجوده لا تكون إلا متبدّلة على الدّوام، واللغة إحداها إذ هي القناة الأساسية في ربط أبعاد الزمن : الماضي منه بالصّائر والصّائر بالمقبل، لذلك عدّت اللغات مراكب للحضارات : هذه وتلك في تطوّر مستمرّ يستجيب فيه التابع لناموس السابق، وإذا اللغة في تبدّلها صدى لتقلّب الحضارة

وتعاقب تجلياتها، ولا يتّضح ذلك في شيء وضوحه في طواعيّة الجهاز اللغوي وقدرته على استيعاب المستحدث من الصور والمفاهيم.

وإذا كان مطّردا أن ننعت اللغة بأنها «كائن حيّ» فإننا نتوسّل بالمجاز في التعبير عن حقيقة يعوزنا ما به نعبّر عنها تعبيرا غير مجازيّ، و بنمط مجانس ننعت اللغة بكونها «مؤسسة اجتماعية» : رصيدها رموز، ورموزها أوعية تسكب فيها الصّور المشتقّة من حياة النّاس في مظاهر المادّة والمعاش والأخلاق والمعارف. فيؤول الأمر بالمؤسسة اللغوية الى صوغ شبكة العلاقات الجامعة بين أطراف الحياة البشرية فيما هم قائمون عليه، ثم بين المتعاقبين منهم على محور الزّمن، فكان لزاما أن تتأسس اللغة على قوانين الحركة الذّاتية، وهذا مفاد الصورة المجازيّة التي نلجأ إليها عند نعتها بالكائن الحيّ، أو عند إسناد صفة النموّ لها.

فمن المسلّمات إذن أنّ اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرّك طوعا كلّما تلقّت منبّها خارجيا إذ ما إن يستفزّها الحافز حتى تستجيب بواسطة الإنتظام الدّاخلي الذي يمكّنها من استيعاب الحاجة المتجدّدة والمقتضيات المتولّدة وهكذا تصطنع اللغة لنفسها نهجا من الحركة الذاتية.

فالأحداث التّاريخيةُ والوقائع الحضارية ممّا لم يكن صورا مستنسخة من المتداول المعروف هي التي تستحث اللغة أن تطوّر دلالاتها عبر صوغ ألفاظها حتّى تتلاءم والتطوّر المفهومي الحاصل في ذاكرة الحضارة المتجدّدة. ولما كانت العلوم بمثابة الأنسجة العضوية التي تنمو خلاياها نموّا رياضيا فإنها أشدّ المنبّهات وقعا على اللغة تستفزّها بالمفاهيم فترِدُ الفعل بولادة المصطلحات، إلا أن اللغة في خضمّ هذا التطوّر التاريخي وهذه الصيرورة الحضارية لتقف مشدودة الى قطبين متدافعين بتجاذبها الأول بدافع المواكبة و يشدّها الثاني بوازع حبّ البقاء اتقاء للإنسلاخ الماحي لرسمها، وليس ما نسمّيه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح الناموس المعدّل للنقيضين : أن تتلاءم مع الإقتضاءات المتجدّدة وأن تبقي على بناها التي تحدّد هويتها بين الألسنة.

فهذا من الظواهر العامّة، فكلّ اللغات تعيش مخاض تولّد الدّوال عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة بصرف النظر عن سعي الجهاز اللغوي الى استيعاب

المدلول الجديد دون استقبال الدّال الغريب وذلك باللجوء الى استبطان تعود فيه اللغة على نفسها لتفجّر بعض ألفاظها بالطاقات الدلالية المتغايرة وليست هذه الظاهرة وقفا على مواجهة اللغة للرصيد المصطلحي في العلوم والمعارف ولكنّها شاملة للمتن القاموسي الواسع، ومن تدبّر قضايا الدلالة في ألفاظ اللغة العربية يومنا لرأي شقوقا من المعاني دقيقة دقّة الحاجة المتولّدة بها، فاترك الإيغال في معايير ما فصح وما هجن، تركيف تتركّح اللغة بين ضغط الحاجة والسّعي الى سدّها فتبقى على فعل (قوّم) وتمحّضه لما هو له ثمّ تصطنع ـ على غير قياس ـ الفعل (قيّم) ومصدره (تقييم) و بنفس الحافز أبقت على (موقوت) واستعملت (موقّت) ثمّ وضعت (مؤقّت) على شذوذ صرفيّ.

و بنفس الإستتباع ـ وإن كان الأمر لغير تلكم الأسباب ـ صنعت اللغة المصدر (توضيح) بديلا من (إيضاح) والمفعول (معاش) متقية (معيش) ثمّ استباحت المفعول المزيد (مصاغ) رغم تعدّي صيغته المجرّدة وتركت النّعت (مصوغ) لغير ذلك الغرض.

على أن اللغة مثلما هي مدفوعة الى التركّح بين ضغط الحاجة وضرورة سدّها فإنها محمولة على التوسّط بين جنوح المحافظة وناموس الإستعمال لذلك تسعى دوما الى استيعاب المدلولات دون دوالها إنْ بالإحياء وإن بالتوليد فإذا اعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون «دخيلا» ترضخه الى ابنيتها حتّى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها.

ومن هذا التوسط وذاك التركّح يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقّق توازنا بين الرّصيد القاموسيّ العامّ ورصيد كلّ علم من المصطلحات الفنيّة يأخذ كلّ واحد من الآخر بما لا يدخل الضّيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبلاغية النفعية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النّوعية من حيث هي خطاب علميّ. ومجال التحكيم في كلّ ذلك إنما هو السياق الإخباري بحقوله الدلالية وإيحاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاقبهما إذ يرد الأول متولّدا في مظانّ الثاني كما أسلفنا آنفا. فكلّ علم ينزع إذن على المدى البعيد الى الإستقلال

برصيده عمّا يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم(1).

واحتكاما الى كلّ هذه الإعتبارات كان خليقا باللسانيات أن تتبنّى ضمن محاور اهتمامها قضيّة المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبثوثة بين أفنان متعدّدة منها البحوث التأثيليّة(2)، تلك التي تعنى بالأصول الإشتقاقية وتاريخ تفرّعها، ومنها البحوث المختصّة بالرّصيد اللفظي في فرعين من علم اللسان : القاموسية(3) والمعجمية(4).

على أن الذي شدّد حيرة اللسانيين في أمر المصطلحات إنما هو نموّ علم الدلالة(5) وتشعّب مقارباته المنهجية، حتى أصبح قطب الدوران في كلّ بحث لغوي ممّا لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوّز الظّن بأن حوارا صامتا جال بين تلك العلوم اللسانية، الآنفة الذّكر. وعلم الدلالة فتولّد نهج جديد في البحث مداره علم المصطلح(6) من حيث يعالج نشوءها ضمن نسيج اللغة، غير أن رديفا يلامس هذا الحقل الإختصاصي قد يبدو ملابسا إياه، وليس الأمر كما قد يبدو، ونعني المصطلحيّة(7). فهذه علم يعني بحصر كشوف الإصطلاحات بحسب كلّ فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي الى التحليل التّاريخي، أمّا علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الإستثمار، لا يمكن

---

(1) وهو ما يصدق على العلوم اللغوية، ورغم افتقارنا في العربية الى القواميس التّاريخية فإننا نتبيّن في يسر تطوّر مصطلحات العلوم ولا سيّما تلك التي لم تصلنا مكتملة منذ بدئها (كما يشهد بذلك كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي). على أن الظاهرة أوضح في علوم اللغة عند الغرب. كذا استبدل البلاغيون لفظ (réticence) بمصطلح «(aposiopèse) وعوّض الصوتيّون عبارة (pointe de la langue)بمصطلح (apex)، وأقام النحاة مصطلح (subordonné) مقام (dépendant) ، ومصطلح (factif) بدل (translatif) و (congerie) عوض (entassement) .

(2) étymologiques

(3) la lexicographie

(4) la lexicologie

(5) la sémantique

(6) la néologie

(7) la terminologie

الـذّهـاب فـيـه إلا بحـسـب تصوّر مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية(8) في الظاهرة اللغوية.

فـعـلـم المـصـطلح ـ على ما نقدّر ـ ينتسب سلاليّا الى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية، ولكنّه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظّر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصيّرورة.

فبين علم المصطلح (9) ومصطلحيّة العلم (10) فرق ما بين المعجمية(11) والقاموسية(12). من كلّ زوجين جنيس لبعض الزوج الآخر فكأنّما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثمّ نبتكر علم وضع القاموس(13) والإنسان منذ القدم علم اللغة قبل أن يضع للّغة علما.

و يزداد الأمر تشابكا متى تاق اللساني إلى البحث في مصطلحات علوم اللسان فيستحيل علم المصطلح على صعيد المنطق الصوريّ ـ الى تنظير من الدّرجة الثالثة إذ يغدو بحثا باللغة في لغة البحث في اللغة وعلم المصطلح موكول اليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى :

كيف تدلّ اللغة بألفاظها على ما تدلّ عليه ؟

---

(8) génétiques

(9) néologie

(10) terminologie de la science

(11) lexicologie

(12) lexicographie

(13) لسنا في مقام التعريف بعلم المصطلح فمن شاء الإطلاع على نمط قضاياه أمكنه الرجوع إلى :

- Daniel Baggioni : Dirigisme Linguistique et neologie. Langages, n° 36, déc. 1974, pp.53-66.
- Antoine Culioli (...) : Considérations théoriques à propos du traitement formel du langage, Paris, Dunod, 1970.
- Ph. Dresco : Traitement informatique de la néologie. Langages, n°36. pp.119-123.
- Louis Guilbert : - la néologie scientifique et technique. La banque des mots, n°1, 1971.
  - Grammaire gnérative et néologie lexicale, Langages, n°36. pp.34-44.
- Ghr. Marcellesi : Néologie et fonctions du langage, ibid, pp.95-102
- Alain Rey : La terminologie : réflexions sur une pratique et sur sa théorie. «Terminologies 76». AFTERM. Paris 1976. pp. V 14 - V 40

وهل هناك نواميس تطرّد في ارتباط الأسماء بمسمّياتها ؟

ثم ما هو مدى تصرّف الإنسان ـ مستعمل اللغة ـ في توجيه الرّوابط الدلالية بين الدّوال والمدلولات ؟

بل كيف تتحرّك اللغة ذاتيا فتسدّ بألفاظها ما قد يحدث من شغور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصوّرات لا تملك اللغة في البدء ما تدلّ به عليها ؟

فإذا تأسست قواعد المنهج النظري تسنّى البحث في مظاهر ازدواج الطاقة التعبيرية بين قدرة تصريحيّة وأخرى إيحائية ثم بين دلالة ذاتيّة موضوعة ودلالة حافّة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكلّه ييسّر ظهور الفيصل بين المعاني وظلال المعاني.

* * *

4 ـ الإصطلاح والحركة الذاتية :

إذا عالجنا قضيّة المصطلح من منطلق لساني نقديّ رأينا أن كلّ مجموعة بشرية ترابطت لغويّا فتحوّلت الى مجموعة ثقافية حضارية فإنها تواجه على الدّوام مدلولات جديدة عليها، إما بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها، و بديهيّ أن المدلولات سابقة لدوالها في الزمن لذلك كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل نشأتها فإذا استقرّت في الإستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والإعتبار.

و يطرد تناول القضيّة الإصطلاحية في الدّراسات العربيّة اطّرادا : تعالج في سياق التأريخ لحركات الترجمة (1) وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي

(1) أنظر مثلا : جمال الدين الشيّال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمّد علي، القاهرة ـ 1951 ـ ص 218ـ220

والفنّي (2) فضلا عمّا صنعته المجامع العلميّة المتعدّدة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقها إلا لسدّ ذرائع المصطلحات (3) وقد طفحت هذه الأبحاث جميعها ـ من لدن الأفراد ومن لدن المؤسسات ـ باستقراءات هي من الدّقة والشّمول بحيث تكاد أن تسدّ رمق الحاجة المتجدّدة. فهذا على مدار المعالجة التطبيقية، وهي أعظم خطرا وأعجل نفعا. غير أنّ من يتفحّص مقوّمات المعضلة الإصطلاحية كما تداولتها الدّراسات من الوجهة النظريّة يقف على ظاهرتين فيهما إشكال منهجيّ حادّ، الأولى اختلاط القضيّة اللغوية بالمعضلة الحضارية، ولئن كانتا من نسيج واحد في سياق الموضوع الإصطلاحي فإن المضني هو تلابس الوجهتين بما يحمّل اللغة تبعات الموقف التّاريخي حينا و يرهق التّار يخ بما يظن أنه من تبعات اللغة أحيانا أخرى (4) وإذ كان مألوفا أن يدعو روّاد النهضة المعاصرة إلى اقتفاء أثر الأجداد يوم نهضوا ناهلين من حياض الثقافات الإغر يقية والفارسية والهندية فلم يعقهم المشكل اللغوي ولا ثبّطتهم معقّداته الإصطلاحية فإن هؤلاء الرّواد وهو يتوسّلون بطرق الإحياء والتوليد والإستنباط يغفلون عن الفارق الجوهريّ بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتطوّرة شرق الأرض وغربها، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأمس : بالأمس جابهوا المشكل اللغوي من موقع القوّة والتفوّق الحضاري، فخلصوا من كلّ مركّب نفسي واليوم نواجهه من موقع منحدر والذي يزيد في حيرة العرب اليوم الى حدّ الذّهول أنهم واجهوا حضارة العصر فاستشعروا تدحرج شأنهم في العلم وتقنياته فلمّا استنجدوا ـ فيما استنجدوا به ـ بتراثهم اعتراهم الخجل أن الأجداد حازوا في بعض أفنان العلم الإنساني ما لم يدركوا منه بعد إلا الجزء النز ير. فتضاعف الإشكال وتعسّر الحسم.

---

(2)راجع ـ أ ـ مصطفى الشّهابي : المصطلحات العلميّة في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق (ط1 : 1955) ـ ط2 : 1965ـ ص12ـ20

(ب) عبدالله أمين : الإشتقاق ـ القاهرة ـ 1956 ـ ص33ـ35

(ج) عبدالقادر المغربي : الإشتقاق والتعريب ـ ط2. القاهرة 1947ـص79.

(3) أنظر أطروحة الأستاذ محمّد رشاد الحمزاوي عن مجمع اللغة العربية في القاهرة ـ منشورات الجامعة التونسية ـ 1975 (بالفرنسية) راجع أيضا أبحاثه المتّصلة بالموضوع في حوليّات الجامعة التّونسية خاصّة : الصدور واللواحق وصلتها بتعريب العلوم ونقلها الى التربية الحديثة، ع11. س 1974 ـ ص 39 ـ 81.

(4) نستجمع اليوم أحجاما غزيرة من الكتابات الدّائرة في بوتقة الجدل حول اللغة والتار يخ كلّها تمثّل ما يمكن أن نصطلح عليه بأدب المرافعات اللغو ية، ولعلّ الإنكباب على درسها من منطلق لساني نفسيّ سيكشف عديد الظّواهر في تعامل العربي مع بعدها اللغوي في العصر الرّاهن.

أمّا الظاهرة الثانية التي تستوقف الناظر في معضله المصطلح كما بسطتها البحوث العربيّة المعاصرة من الوجهة التنظيريّة فتتمثّل في توارث تصوّرات تصنيفية ما انفكّت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانية المتطوّرة، ومدار هذا التصنيف هو ما يصطلح عليه بوسائل نموّ اللغة العربية وفي ذلك منذ البدء بعض الخلط بين ناموس الحركة الذاتيّة في الظاهرة اللغوية ومطاطيّة جهازها في استيعاب الجديد من المدلولات، وسنتبيّن صلات الرّبط بين الخاصّيتين. وفي سياق هذه الطرائق يرد استعراض الإشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. أما محطّ الإشكال ومكمن الإستغراب ففي تقديم هذه القضايا على مستوى نوعيّ متجانس وكأنها متماثلات بل كأنما هي بدائل في وضع المصطلح تتوازى في نوعيّتها وتتفاصل في إجرائها على نهج التوليد الدّلالي. وتوغل الدّراسات أحيانا في جدل المفاضلة حتّى لكأن اللغة كائن خلو من كلّ تحرّك تلقائي وفي حنايا التحليل والإستشهاد يثوي الخطل التصنيفي (5)

على أن من حقّ اللساني بادىء ذي بدء أن يؤسس بعض المعايير في معالجة قضيّة الوضع ضمن مسألة المصطلحات العلمية والفنيّة، وأبعدها شأنا معيار الإستعمال فالمصطلح يبتكر فيوضع و يبثّ ثم يقذف به في حلبة الإستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمحي، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصوّر واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في «سوق» الرّواج، ثم يحكم الإستعمال للأقوى فيستبقيه، و يتوارى الأضعف.

فهذا من حيث الوصف والإستقراء فيما يؤدّيه اللساني غير أن له بعد ذلك حقّ مجاوزة الشرح والتحليل الى تفسير الظاهرة وتعليلها إذ بما يستقصي من كشوف موضوعية وفحوص اختبارية يخوّل له أن يستنبط مقاييس رواج المصطلح، وضوابط تغلّب الأقوى على الأضعف،ولا سيما إذا احتكم الى الرّوائز الأسلوبية في تركيبة المصطلح من حيث صيغته وميزانه وتناسق صواتمه وانسجام بنيته المقطعية كمّا ونوعا. ويمكنه أن يستعين بحقائق اللسانيات النفسية فتتبيّن له بعض مقوّمات السبر فيما يعتري الألفاظ من اشتراك دلالي أو لبس معنوي أو نشاز إيحائي، فيؤول أمر المصطلح الى النفور فلا

---

(5) taxinomique

يـروج. وعـند هذا المقام ينتهي العمل الإستكشافي، وهو مناط البحث النظريّ، وتبدأ ـ لمن شاء ـ سبيل العمل الإجرائي وهو الممارسة التطبيقية بالوضع والتصوّر، فاللساني من حيـث يـنقد تصنيفات الإبتكار المصطلحي ومن حيث ينقد المبتكرات الإصطلاحية : مـاراج منهـا وما لم يرج، يقتني حصانة معرفيّة تؤهله الى صوغ الدّوال طبقا لكلّ مدلول طـارىء سواء أكان ذلك من حوزة تخصّصه العلمي أم في حيّز شعاب أخرى من شجرة المعارف.

ومما تـأسّـس مـن درجات التتابع يغدو عالم اللسان أحقّ النّاس بإرساء ركائز التنظير في علم المصطلح بشمول.

فـإذا نـظـرنـا في ما يتواتر عدّه من وسائل نموّ اللغة العربية اعترضنا كما أسلفنا الـتـعـر يـب والنحت والإشتقاق والمجاز، فأما التعر يب فهو مصطلح نوعيّ يقترن بمعالجة اللسان العربي للألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مستوعبا إياها دالاّ ومدلولا، لذا فهو نعت لما يتّبع ظاهرة التداخل اللغوي حضار يا، ولذلك دقّق القدماء في التسمية فـأسـمـوا الـظـاهرة العامّة «دخيلا» وخصوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح «التعر يب» فـقـالـوا : تعر يب الإسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على مناهجها، على أن منهم من تجـاوز الـفـصل المفهومي فأطلق التعر يب على الظاهرة وعلى عوارضها في نفس الوقت وهـو مـا ذهـب إلـيـه السيّوطي : «المعرّب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها»(6)

فالقضية تتصل إذن بظاهرة لغو ية حضار ية اصطلاحية، لم يخل منها لسان من الألـسـنـة فـي أي عصر من العصور، وهي بمثابة حبل الأسباب بين الأقوام عبر اللغات، وقـد اطـرد الـبحث فيها لدى فقهاء اللغة بما أطلقوا عليه الاقتراض (7)، ويحشر وجه من المـوضـوع فـي اللـسـانـيـات المعاصرة ضمن محور التداخل (8) على مدارجه المختلفة من الصوتي والصرفي والمعجمي الى النّحوي والدلالي فالأسلوبي.

---

(6) المزهر في علوم اللغة، القاهرة (دت) ج2، الباب 19.

(7) l'emprunt

(8) l'interférence

فـمّـا لا وجـه لـه فـي نظر اللساني الناقد أن نتابع جدل البحث عمّا إذا كان الدّخيل ـ وقد دخل ـ جزءا من اللغة أم غر يبا منبوذا، أو أن يعدّ أمرا خاصّا بلسان دون آخر حتى يظنّ أنّه وسيلة نموّ وقفت عليه. وإنما الدّخيل ظاهرة مطلقة يفرضها الإحتكاك الجغرافي واللّقاح الحضاري وليس كالعلوم جسور تمتدّ بين الأقوام وحضاراتهم، لذلك عدّت المصطلحات العلميّة سفراء الألسنة بعضها الى بعض. فالتعر يب في العر بية صورة لظاهرة لغو ية عامّة ترضخ بحكمها اللغات الى الضغط الحضاري التّاريخي فتحسس لنفسها توازنا بين دفاعها عن نفسها وقدرتها على استيعاب الحدّ الأدنى من الدّخيل، و يقوى هذا التوازن بقدر قوّة المجموعة اللسانية حضار يا.

فـن هـذا المنطلق نتبيّن شمول العوارض اللسانية واندراج ظاهرة «التعر يب» ضمنها فنستبين باا ستتباع قصور البنية التصنيفية عند من عالجوا وسائل النموّ اللغوي، لأنها بنية ذات منطلق عموديّ، فاصل، يقطع الوسيلة عن الأخرى إذ يحسم بجزم بين التعر يب والمجاز والنقل والتوليد، وسنجد أنفسنا محمولين على استبدال التصنيف الرأسي بتصنيف أفقي يعتمد الصيرورة و يتوسّد التحوّلات الزمانية، وسنرى كيف أن الدّخيل في جلّ أحواله إن هو إلا مرحلة فيما سنسمّيه بمراتب التجر يد الإصطلاحي.

فهذا ما يخصّ التعر يب.

أما النحت فلا يتوضّح أمره في ذاته ولا تتجلّى قيمته ضمن طرائق «نموّ اللغة العر بية» إلّا بمراجعة طبائع اللغات طبقا لأسرها التاريخية وفصائلها التناسلية وهو ما يحتّم استلهام اللغو يات المقارنة كما توارثتها الدّراسات المعاصرة عن البحوث المتقادمة، و يستوجب التوسّل بمنهج اللسانيات التقابلية (9) كما تطوّرت في أيامنا الرّاهنة.

فاللغات تتّكل بالضرورة على وسيلة باطنية تستقيم بها حركتها الذّاتية وتختلف هذه الوسيلة بين اللغات بحسب توزّعها الفصائلي، وهذه حقائق بتّت في أمرها الدّراسات مبكّرا، فليس المقام لتفصيلها، ولكنّ معالجة مشكل المصطلح في ارتباطه بالتولّد اللغوي الذاتي يفضي الى فحص النّسب العاقدة بين طبيعة النحت وطواعية

---

(9) La linguistique contrastive

اللغة، وقد بدا لنا أن اللغات في حركتها الذاتية لا تخرج عن مناطين إثنين وإن تعددت فصائلها ضمن تراكب أسرها. فمنها ما يتوخى سبل التولّد الإنفجاري وسنعود إليه، ومنها ما يتكاثر بحركة إستقطابية تحكمها ظاهرة التركيب الخارجي فيتولّد العنصر الجديد من مزج عنصرين أوليين على الأقلّ : فإذا المزج انصهار لفظي فدلالي ييسّره ما للغة من طواعية التضامّ بحيث تتوافر القدرة التوليدية عبر القدرة الإلتصاقيّة بين الأجزاء، وطبيعي أن تنفر اللغات التضاميّة عن كل انضواء للموازين الصرفية أو الإشتقاقية فلا تتقيّد كلماتها بطول كمّي لا من حيث تعاقب الصوائم (10) ولا من حيث تسلسل المقاطع نوعا وعددا.

و يأتي النّحت سمة نوعيّة لهذه اللغات، فهو عنوان توالدها، وأنموذج تكاثرها : فيكون بضمّ الألفاظ المتكاملة بعضها الى بعض لوضع لفظ جديد، و يكون بانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزاء الألفاظ المتعاملة، و يكون بضمّ اللفظ الى أدوات معجمية غير ذات وجود مستقلّ هي تلك الزوائد التي تكون صدورا وحشوا ولواحق.

ولا ريب في أن ما نعرفه عن بعض اللغات المنحدرة من السلالة الهندية الأوربية يسمح بتعميم الظاهرة عليها فهي فصائل نحتيّة تعتمد في تناسلها الجنيني على حركة الإستقطاب وطاقة التجاذب الخارجي، وهذه الحقيقة مقرّرة بصرف الإعتبار عن الطّبيعة النحوية للّغات : أكانت تأليفية تعتمد الإعراب أم آلت الى ألسنة تحليلية أنفكّت عنها رابطة الأوضاع الإعرابية في أواخرها.

فمن اللغات التي تتآلف في السّمة النحتية : اليونانية ـ الحديثة منها والقديمة ـ وكلتاهما تقترن بالهندية الأوربية عن طريق اللغة الإغريقية التي هي الهيلينية : وكذلك الفرنسية واللاتينية وعن طريق الثانية تلتحق الأولى بالأصل الهندي الأوربي، ثم الإنجليزية التي تترافق مع السكسونية فترتبطان بالأصل عن طريق الجرمانية الغربية.

---

les phonèmes (10)

أما العربية فمن أسرة طبيعتها التوالدية غير الطبيعة النحتية وإنما لها ناموس تكاثري هو صنف النحت في فاعليته وسيرورته. ولذلك كان النحت حدثا عارضا على العربية وتكيّفا طارئا على جهازها، ولقد لجأت إليه العرب في حالات محدّدة كان أكثرها طوعا وأقربها الى الإستساغة ما صيغ على وزن صرفي في الفعل ومشتقّاته، فكان في الأغلب لفظا منحوتا من جملة كاملة أو مختزلة، كذا نحتوا بسْمل وسبْحل وحمدل وحولق (11) والمتتبع لتاريخ اللغة العربية يدرك كيف كان أمر احتضان الدّخيل وتعريبه أهون على العرب من اطّراد النحت بما يشذّ عن أوزانهم، أو تناسق أصواتهم، وتواؤم مقاطعهم، بل تقبّلت العربيّة ألفاظا أعجمية هي في أصولها منحوتة من لفظين وأكثر (12)، وظلّ النحت أسلوبا ناشزا وقلّما وفّق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي (13).

ولعلّ العربية ـ لأمر ما لا يتباعد عن سياقنا ـ قد عاملت ماركّب تركيبا مزجيا معاملة خاصّة فمنعته عن الصرف كما منعت عنه الإسم الأعجمي.

فالنحت ظاهرة إنمائية ولكنّها غير عامة بين فصائل اللغات، ولا مطلقة في لجوء اللسان الواحد إليها، فلا يتسنى البتّة إدراجه ضمن نهج تصنيفي يساوي بينه و بين الدّخيل والمجاز.

فإن كان النحت بمظهرهُ التضامي بين الألفاظ القائمة وتشكّله الإلتصاقي بين الألفاظ والزوائد ومخرجه الإنتزاعي بين أجزاء الكلمات المتعاملة سمة نوعية لفصيلة اللغات الهندية الأوربية فإن الأسرة السامية تتّكل في تولّدها الذاتي وتكاثرها المعجمي على الحركة الإنفجارية التي تكتسب بها طواعية داخلية تمكّنها من معاودة الإنتظام الذاتي واستئناف الإرتصاف البنائي عند كلّ حاجة دلالية أو اقتضاء

(11) اختزالا من (بسم الله الرحمان الرحيم) و(سبحان الله) و(الحمد لله) و(لاحول ولا قوّة إلا بالله).
(12) شأن، فلسفة وجغرافيا.
(13) كما قيل في علم الكيمياء (شَارِجَة) عوض (شاردة موجبة) و(شارِسَة) بدل (شاردة سالبة) و(كهراطيسي) مقام (كهربائي مغناطيسي) ومن نفس الباب (تَحْتُربة) من (تحت التربة) في علم النبات...

اصطلاحي، ومدار كلّ ذلك الطاقة الإشتقاقية التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذريّ فتتكاثر المفاهيم وتتباعد حتى لا يبقى من رابط بينها و بين الأصل إلا الإنتساب الإشتقاقي (14). إلا أن هذا التكاثر الجنيني لا يشذّ عن مناط الميزان المرسوم في شكله المجرّد من حيث هو قالب تسكب فيه مادة اللغة بتغيّراتها المختلفة.

ومن هذا النمط لغة العرب.

فالإشتقاق ـ هذا الذي تدرجه الدّراسات على قدم من مساواة الطرق الإنمائية الأخرى ـ هو السّمة النوعيّة في الفصائل السامية، فهو صنو النحت في اللغات الهندية الأوربية : ما كان لهذه أن تستقيم لولا طاقتها التركيبية وقدرتها التضامية، وما كان لتلك أن تسلم في بقائها لولا مرونتها الإنتظامية وطواعيتها الإشتقاقية.

على أن لفظة الإشتقاق قد غدت مصطلحا مشكلا تتجاذبه استعمالات غير متجانسة، وفي مفترق الإختلاف تكمن المزالق التصنيفية التي انقاد إليها بعض الباحثين وأول ما يتعيّن التذكير به أن الدّارسين المعاصرين قد توارثوا نمط العرض الذي استقرّ أمره من لدن اللغويين العرب القدامى ولا سيما شيخ أصول النحو ابن جنّي الذي اكتملت في خصائصه نظريّة الإشتقاق بصورها الثلاث : الوصفية والتعليلية والإفتراضية.

فمفهوم الإشتقاق الذي يتّصل رأسا بقضيّة صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللغة من الألفاظ إنما هو هذا «التقولب» الصرفي المظهري في نطاق المادّة اللغوية الواحدة والذي لولاه لتعذّر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيض عنه بطواعية أخرى ! فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية : هو إحدى مسلّمات وجودها، لذلك كان ـ في الأغلبية الغالبة من أحواله ـ قياسيا يعتمد أجهزة مجرّدة ينضوي في سلكها كل أصل جذري بحسب حالاته من التجرّد والزيادة ومن التثليث والتربيع...

---

(14) على حدّ ما تتباعد المعاني بين : دين ومدينة ودين أو بين : ضرب السيوف ومضارب القبيلة وضوارب العدد وإضراب العمّال...

وبديهي أن هذه القوالب ـ المسمّاة موازين ـ قد استخرجت في أصلها من ذات اللغة بالإستقراء فالظاهرة الإشتقاقية وجدت قبل وجود المصطلح الدّال عليها بل قبل صياغة قياساتها المجرّدة.

وعلم الشيء كما علمت تال في الزمن لوجود الشيء.

فالاشتقاق بهذا المعنى المحدّد هو في منطلقه تولّد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح مقطعا عموديا. يخرق طبقات المادّة المعجمية فيشقق مدلولاتها و يؤلف منها أسرا مفهوميّة قد لا تعرف حدّا في نمائها. على أن طاقته في توليد المصطلحات تكمن في خاصية لغوية مبدئية هي أن الإستعمال قلّما يستفرغ كلّ الإحتمالات الممكنة في صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادّة الإسمية والفعلية. ففي اللغة دوما رصيد كامن من الصيغ غير وارد، لذلك انبنت جدليّة المصطلح على خصوصية الإستخدام اللغوي إذ ليس بوسع الإستعمال أن يستنزف كلّيا القاموس المعجمي الممكن.

على أن باب الإشتقاق قد اتّسع أمره في الدّراسات فأدرج فيه ما يدخل الضيّم على استقامة نظرية في علم المصطلح العربي، وهو الذي بدا لنا فيه الخلل التصنيفي الذي يتضاعف معه اضطراب التصوّر النظري العامّ. ولئن كان البحث العربي المعاصر في هذا المقام وريث سنّة مألوفة لدى الأجداد، فإن تطوّر المعرفة اللغوية لو استلهمت مناهجها المستحدثة أو استغلّت مكتسباتها العامّة لأعانت على انبعاث تصوّر نوعي ولكانت قادرة على إيضاح الرّؤية الإصطلاحية بصورة اختبارية شاملة.

فنمط الإشتقاق «التوليديّ» الذي أسلفنا أمره قد اصطلح عليه بالإشتقاق الصغير ثم أردف إليه نوعان آخران هما الإشتقاق الكبير والإشتقاق الأكبر. فأما الكبير ـ ويسمّى كذلك قلبا ـ فهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقّة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف «ومعناه تقديم بعض أحرف الكلمة الواحدة على بعض مثل جذب وجبذ، وعاث وعثى، وطفا وطاف وطمس الطريق وطسم،

ولفت وجهه عن الشيء وفتله» (15) فكمن الغرابة التصنيفية ليس في تقرير أمر الظاهرة فذلك حصافة سبق إليها الأقدمون، ولا في افتراض سلّم زمني عليه نقدّر أن فعل جبذ هو المشتقّ من جذب «لأن جذب أكثر تداولا وشيوعا». فكلّ افتراض يقرّب بيننا وبين الحقيقة مباح في العلم ولو كان تخمينا وحدسا، ولكن المضني هو أن نورد هذا الضرب من الإشتقاق على أنه من الوسائل «التي نمت بها العربية» و«رجع العلماء والنقلة إليها عندما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام سواء في العلوم الفقهية واللغوية أو في علوم فارس و يونان والهند وغيرها». (16)

فهذا النوع من الإشتقاق ـ إن جاز عدّه اشتقاقا ـ مظهر معجميّ ليس إلا، فهو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادّة اللغوية، لذلك كان سماعيا محضا ـ على عكس الإشتقاق الصغير الذي سمّيناه توليديّا ـ ثم إن اللغة غير ذات حاجة تضطرّها إليه، بل إنه مظهر غير طبيعيّ ـ بمعنى العادة التي للطّبع ـ إذ قد يكون في أصل منشئه شذوذا في الوضع أو لحنا في الإستعمال تداولته اللغة فتراكم بما يشبه العوارض المرضيّة، وربّما كان تنوّعا لهجيا ارتكزت عليه بدائل تعاوضية بين قبيلة وأخرى، أو بين حقبة وحقب أخر، فالقلب بهذه الخصيصة يفضي الى خلق أزواج معجمية خلو من أي قيمة وظيفية إذ لم تبن على مردود دلالي، و يكفي أنها لم تنشأ عن حاجة في الإستعمال تطلّبت تمييزا مفهوميّا، وكثيرا ما يظل مردود المثاني الإستبدالية صفرا كما في تراوحك بين (يعض) و(بضع) (17). ولكنّ اللغة تجنح تلقائيا الى التخصيص، لذلك تحدث على مرّ الزمن واطراد الإستعمال شقوق من المعاني بين الأزواج التعاوضيّة. فتتفارق المتماثلات تدريجيّا وتتمحّض كلّ صيغة الى مجال في الإستخدام يزاوج مجال الأخرى وإن ظلّتا في حيّز الحقل الدلالي المشترك.

أما ثالث الإشتقاقات فهو الإشتقاق الأكبر و يسمّى الإبدال «وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف نحو عنوان

---

(15) الشهابيّ : المصطلحات العلميّة، ص13.

(16) المرجع، ص 12

(17) عليّ حدّ ما يقع في بعض اللهجات بين (نصف) و(نفص) أو بين (شمس) و(سمش).

الرسالة وعلوانها.»(18) وهو في حقيقة أمره ظاهرة صوتيّة تعامليّة، ثم إنه من الظواهر المقيّدة لأنه يفتّر في جلّ أحواله بقوانين التعامل الصوتي من تقريب وتباين وإدغام وتجانس...

وليس إدراجه ضمن وسائل نموّ اللغة العربية بأقل غرابة من إدراج سابقه إذ هو من حيث الإستعمال سماعي مطلقا، ومن حيث القيمة الوظيفية غير ذي مردود معجمي ولا إثراء دلالي، وإنما يفضي هو الآخر الى خلق متعاوضات قاموسية يتعذّر غالبا أن يختصّ بعضها عن بعض بأي فارق معنويّ فلا يستأثر الطارىء منها عن السابق بحقل دلالي مّا.

□■□■□■□

ولكنّ المزالق التصنيفية التي آلت إليها الدراسات كانت تهون لو أنها وقفت عند حدّ الوصف أو الإستقراء فما كان يضير المعرفة اللغوية كثيرا أن يظلّ توارث المنهج التحليلي متوزّعا دون سدى رابط لأحناء النظر الكليّة وإن كان في ذلك عائق مبدئي لكل تصور لساني شامل عند استنطاق الظواهر اللغوية اختبار يا. ولكنّ خطل التصوّر التصنيفي ينكشف عند سعي الباحثين الى سنّ مراسم عمليّة تقوم مقام الضوابط الإجرائية في صوغ المصطلحات العلميّة والفنيّة متوسّلين بما يخيّل أنه منهج الدراسات المقارنة فينتقض المحصول المعرفي لانخرام المنطلق التصنيفي إذ يتضافر سوء تقدير المنهج مع سوء تقدير المعرفة.

ومن مظاهر الخلط فيما يظنّ أنه من المنهج اللغوي المقارن سعي بعضهم الى استثمار الإشتقاق الأكبر في موازاة يجريها بينه وبين خاصيّة التضام الإردافي التي رأيناها في نمط اللغات الهنديّة الأوربية ؛ وللشاهد لا للحصر نأخذ ما يقوله في هذا المقام مصطفى الشهابي : «وفي الحقيقة من المفيد معالجة موضوع الإبدال بالرّجوع الى الكلمات الأحادية الهجاء، وإنعام النظر فيما أضيف الى أول الحرفين الثنائيين، أو الى وسطهما، أو إلى آخرهما وهي الطريقة التي يعالج بها بعض الأوربيين هذا الموضوع في لغاتهم. فما زيد على أول الهجاء يسمّى الصدر préfixe والفعل التصدير، مثل ثرم

(18) المرجع : ص 14.

السنّ كسرها، وجرم الناقة جز صوفها، وصرم الشيء قطعه، وشرم الشيء شقّه، وخرم الخوذة ثقبها. فترى أن الأصل الثنائي «رمْ» قد صدر بحروف مختلفة، فتألفت أفعال ثلاثية لها معان متقاربة.

وإذا زيد حرفا الهجاء الأصليّان حرفا بينهما فهو الحشو مثل رتم الشيء كسره، ورجم فلانا قتله، ورثم أنفه كسره، وردم الباب سدّه، ورضم الأرض أثارها للزرع الخ.. وفي الأفعال كلّها الأصل الثنائي هو «رمْ» **أقحم** بين حرفيه حروف الحشو المختلفة **(Infixes)** فتألفت أفعال متقاربة في معانيها.

أما إذا كانت الزيادة في آخر حرفي الهجاء فهو الكسع أو التذييل والأداة هي الكاسعة **(Suffixe)** . فمن مادّة «نبْ» مثلا نجد نبّ التيس صاح عند الهياج، ونبس في المجلس أخرج كلاما، ونبر المغنّي رفع صوته بعد خفض، ونبص بمعنى نبس أي تكلّم، ونبح الكلب صوّت، وأنبض في قوسه أصاتها أو حرّك وترها لترنّ الخ. وفي كل هذه الأفعال تبدّلت الحروف الكواسع، أما المعاني فقد لبثت متقاربة تدلّ على الأصل الثنائي لتلك الأفعال»(19). فهذا المنهج في الدراسة والبحث إذا حققنا أمره بمنظار المقارنة اللسانية والإختبار التقابلي (20) وجدناه ينتقض من وجوه عدّة، وإذ يتكشّف انتقاضه يتجلّى مسلك التقابل الصحيح.

وأبرز خلل منهجي أن نغفل عن تلقائية الظواهر اللغوية. فالخصائص الحركيّة تنبع من ذات اللغة لا تفرض عليها من الخارج فرضا، وفي ما ينساق إليه البحث الآنف وجه من المنهج الإسقاطي : يُتصوّر قبليّا مسلك التحليل ثم تسقط قوالبه على الظاهرة المدروسة إسقاطا فيأتي القران نشازا كلّه.

ومن هذا النمط ما تصوّره الكثيرون (21) ومنهم الشهابيّ : أن نتصوّر للكلمات

---

(19) المرجع : ص 14 ـ 15

(20) contrastif

(21) خاصّة الأب انستاس ماري الكرملي في مصنّفه «نشوء اللغة العربية ونموّها واكتمالها» والأب مرمرجي الدّومينكي في كتابه «معجميات عربيّة ساميّة».

العربية أصلا ثنائيا ثم نبحث في الحرف الثالث المزيد الى الجذر الأصلي فنعدّه زائدة نسمّيها صدرا أو حشوا أو لاحقة بحسب إردافها مطلعا أم وسطا أم آخرا. كل ذلك اقتداء «بالطريقة التي يعالج بها بعض الأوربيين هذا الموضع في لغاتهم» !.

فأول اعتراض ـ وقد خفي سرّ طبائع اللغات ـ أن نذكّر بأن ظاهرة الزيادة والإرداف ليست حدثا عارضا ولكنّها نابعة من طبيعة اللغات الهندية الأوربيّة التي هي طبيعة التصاقيّة تضاميّة كما حلّلناه بإطناب، ثم إن الألفاظ الزوائد تتميّز بشيئين أساسيين : أنها غير ذات وجود مستقلّ من حيث الصّفة المعجمية فهي ليست كيانات قاموسيّة بذاتها ولكنّها ذات وجود دلالي، فلكلّ منها شحنته الخبريّة التي تتحوّل معه حيثما حلّ فيقحمها على ما دخل عليه إذ يلتحق به.

فيمكن اعتبار الزوائد إذن صياغم (22) وإن لم تكن مآصل (23). وخذ على مسلك المثال بعض الصدور المنحدرة من اللاتينية تركيف تتميّز بدلالاتها النوعية مهما تحوّلت، فالصدر (re-) يدلّ على المعاوَدة والإستئناف (24) والصدر (trans-) يدلّ على العبور والإنتقال وأحيانا على المجاوزة (25) الصّدر (anti-) على الضدّية

---

(22) morphèmes

(23) lexèmes

(24) أنظر إليه وقد دخل على أفعال فصيّرها :

revenir	←	venir	
remettre	←	mettre	
redonner	←	donner	
refaire	←	faire	
transporter	←	porter	(25)
transmettre	←	mettre	
transposer	←	poser	

(26). والصدر (inter-) يفيد الإشتراك والمداخلة كما يدلّ على الإختراق (27) وهكذا يدلّ (pré-) على الأسبقية في المكان أو في الزمان أو في التقدير، و يدلّ (auto-) على ذاتية الحركة أوذاتيّة الوصف...

أما الصدر (con-) فيدلّ على المعيّة والمصاحبة كما يفيد الإجتماع على الحدث، ولكننا رأيناه قد تخصص في كثير من استعمالاته حتى كاد يتمحّض للإنتقال من المعنى المحسوس الى المعنى المجرّد، فكأنما استأثر بمصاحبة الدلالة المادّية في تحوّلها الى الحقول المعنوية الذّهنية. (28).

فأين نحن من تصوّر حرف الراء «صدرا» قد دخل على المثاني (تم) و(جم) و(دم) فصيّرها رتم ورجم وردم...

والإعتراض الثاني، وهو من جنس الأول، أن الزوائد في اللغات الهندية الأوربية تدخل على موجدات لغوية في جلّها قائمة الذات معجميّا ودلاليّا، وهي ليست «زوائد» مالم تقع «زيادتها» الى أصل جذريّ و يتّضح ذلك في كل ما أوردناه من شواهد للتدليل على الإعتراض الأول، فخلاصة الأمر أن مبدأ الزيادة قائم على ضمّ كيانات دلالية غير معجمية الى كيانات معجمية دلالية.

وهذا مالا ينطبق على صورة الأمر كما أسقط تصوّرها على الكلمات العربية.

(26) و يدخل خاصّة على ا لأسماء والأوصاف.

antithèse ← thèse

anticorps ← corps

antimoral ← moral

(27) و يدخل على الأفعال والأسماء والأوصاف

intervenir ← venir

interaction ← action

(28) كذا في : comprendre ← prendre

connaître ← naître

confondre ← fondre

convenir venir

ومن أوجه الإنتفاض في ذاك المنهج «المقارني» الشائع أن عملية الزيادة والإرداف تمثل في اللغات الهندية الأوربية طاقة توليدية من حيث التنويع الدلالي، فإذا انطلقت من جذر أصلي وضممت إليه روادف، تحوّلت في المعنى من دلالة الى أخرى تحوّلا صريحا، كأن تنطلق في الفرنسية من فعل (جاء) (29) فتحصل على طرأ ورجع وحدث ولاءم وآل وأرضى وتدخّل (30)، وهذا ما لا يتسنّى البتّة عند النظر في دلالات ثرم وجرم وصرم وشرم وخرم، ولا عند النظر في نبس ونبص ونبر ونبح.

أضف الى ذلك أن مبدأ الزيادة التضامية لا يصبح طاقة توليدية إلا إذا كان على حظّ وفير من الإطراد والتواتر بحيث يغدو قياسيّا، وقد رأينا للزوائد دلالاتها النوعيّة، أما صورة الحال كما افترضها الدارسون في العربية فلا تفضي أبدا الى تواتر أو قياس (31).

ثم إنك إذا اعتبرت هذه الأحرف زوائد في العربية دخلت على المثاني فماذا ستفعل بالزيادة الحقيقية التي تأتي بصوغها على الموازين الصّرفية ! افتصبح زيادة تراكبت مع زيادة أخرى أم تحملها على محمل زيادة اشتقاقية اضافت الى زيادة معجمية وقد رأينا إحالتها !

الحقيقة أن الغفلة عن سرّ طبائع اللغات وعدم الإهتداء الى تصوّر تصنيفي (32) متماسك ثم ارتجال التوسل بمنهج المقارنات دون التنبه الى الحقائق التقابلية (33) الشاملة كلّ ذلك قد حُجب الفروق المبدئية بين نوعيّة التولّد الذاتي في اللغات الإستقطابية ونوعية التولّد الذاتي في اللغات الإنفجارية.

---

(29) venir

(30) على التوالي : survenir ← revenir ← advenir ←
convenir ← devenir ← subvenir ← intervenir ←

(31) بحيث لا يتسنى لك أن تنطلق من الأمثلة التي تستقرئها فتعمّم الظاهرة بما يحتمل وضع قاعدة ما، كأن تقول إذا كان لك جذر أصلي ثنائي وألحقت به الصدر (براء) حصلت على معنى كذا !

(32) taxinomique

(33) contrastives

فضديد النحت الإردافي في اللغات الهندية الأوربية التي هي تضامية استقطابية إنما هو في اللغات السّامية الإشتقاق الصرفي المسمّى اشتقاقا صغيرا، و به كانت هذه اللغات في نمائها انفجارية تكاثرية كما اصطلحنا.

فلا وجه إذن ـ في مساق القضيّة المصطلحيّة ـ لا للإشتقاق الكبير ولا للأكبر.

على أن التوسّل بمنهج المقارنات قد يفضي إلى كشف حقائق تقابلية تؤازر البحث في سعيه الى إدراك طبائع اللغات ونواميس أبنيتها في تحرّكها وانتظامها، من ذلك أن الإشتقاق المظهري (34) في اللغة العربية يتناظر في اللغة الفرنسية مع احتمالين كلاهما يستند الى نمط تقابليّ : فالأول نمط حرّ مطلق إذا ولّدت من مادّة لغوية ألفاظا بالإشتقاق العمودي انتقلت بك جنسياتها الأجنبية من مادّة معجمية الى أخرى كأن تطوف بين : أمر ومؤامرة وآمر وتآمر وأمر وأمير ومؤتمر (35).

والثاني نمط مقيّد تحكمه الزائدة الإردافية، فقد تشتقّ من المادّة اللغوية العربيّة صيغا تولّدية في دلالاتها، فإذا قابلتها بإخوتها الفرنسية مثلا حصلت على ألفاظ اختلفت أصولها الجذريّة واتحدت زائدتها الإردافية فخذ بعض الأسرة الإشتقاقية المتأتية من مادّة الرّاء والجيم والعين تحصل على : رجع وراجع وتراجع واسترجع ورجّع وأرجع، كما تحصل على مرجع ورجعيّ وتراجعيّ : فإذا نظرت في مقابلاتها (36) وجدتها قد اشتركت جميعا في الصّدر (re) ولا أحد يشترك مع آخر في الجذر الذي هو الأصل المعجمي.

* * *

(34) morphologique

(35) فستنتقل بين : ordre ⟵ complot ⟵ commandant ⟵ congrès ⟵ prince ⟵ impératif ⟵ complicité

(36) وهي على الترتيب : revenir ⟵ rembourser ⟵ référence ⟵ réactionnaire ⟵ régressif ⟵ reculer ⟵ reprendre ⟵ renvoyer

ولو رمنا مزيد السعيّ الى ضرب النماذج في المنهج التقابلي لتوصّلنا الى ما يعين على إدراك الذاتية التي للغات بحسب انتمائها السلالي، وخاصّة في ارتباط العناصر الجدوليّة، وهي الألفاظ المنفردة، بالسّياق التّركيبي الذي هو محور التوزيع والتراكن في سلسلة الخطاب. من ذلك قضيّة الأدوات الواصلة وهي حروف التعدية التي تدخل ضمن حروف المعاني أو حروف الجرّ بالإستعمال الموسّع لهذه المفاهيم (37) فهذه الواصلات يختلف شأنها من لغة لأخرى فهي في الفرنسية مقننة تتعيّن بذاتها صحبة الأفعال غير المتعدّية، و يكون اقتران الفعل بأداة محدّدة اقترانا ضروريا، فليس في الفرنسية أفعال تجيز الإختيار في تعديتها الى مفاعيلها فضلا عن أن تختلف دلالاتها بمجرّد تنويع واصلاتها.(38).

فالأدوات الواصلة مردودها الدلالي في اللغة الفرنسية منعدم إذ هي غير ذات وظيفة من الناحية المعجمية.

وعلى عكس ذلك شأنها في اللغة الإنجليزية، فالمادّة الفعلية الواحدة قلّما تجزم بمعناها إلا إذا حدّدت اقترانها بالواصلة، ومن الأفعال ما تتكاثر مدلولاته وتتباين تبعا للأدوات التي يتعدّى بها، فإذا اخذت فعل (بدا) (39) وجدته دالاّ على الهيئة، وهو مجرّد، ثم تتجوّل معانيه في حقول معنوية متغايرة بحسب الأدوات التي يقترن بها فيصبح دالا على الرّعاية، والنظر، والإعراض، والالتفات الى الوراء أو الإستبطان، والإذعان، والتفتيش، والتشوّق، والفحص (40) فضلا عن معانيه إذا اقترن بأدوات أخرى (41).

---

(37) وتسمّى في الفرنسية : prépositions

(38) قد يتعيّن تغيير الواصلة عند تغيير الفعل من الصيغة الحدثيّة الى الصيغة الإنعكاسية، تقول :

décider de faire...

se décider à faire...

كما أن بعض الأفعال تشذّ فتبيح الإقتران بإحدى واصلتين كفعل : commencer à (ou) de...

(39) to look

(40) تبعا لاقترانه بالأدوات التالية على التّرتيب :

after ← at ← back ← down ← for ← forward ← into ← on ← to ← up ←

upon ← over

(41) كما هو الشأن مع

أما في اللغة العربية فإن حروف التعدية ذات طبيعة مزدوجة تساهم في تشقيق المعاني وخلق فروق الدلالة حينا فيكون لها وزن وظيفي من الناحية المعجمية كما في «حكم له وحكم عليه» وفي «رغب في الشيء ورغب عنه»، أو في دخل المسجد ودخل على القوم ودخل في المحاجّة ودخل بالمرأة، وإن كانت تحوم حول حقول دلالية متقاربة ضمن مجال مفهومي متجانس. ولكنّ هذه الحروف في جل أحوالها تتلوّن بمرونة في التعاوض بما يكسبها قيمة أسلوبية أكثر ممّا يكسبها وظيفة معجميّة. ومن هذا السيّاق باب التضمين في دراسة القدماء.

* * *

فمن الحقائق التقابليّة إذن أن النماذج الوصفية والمعايير الإستدلالية وكذلك الأنماط الإجرائية لا يجوز بحال إسقاطها على لغة بعد استخراجها من لغة أخرى، فهذه قاعدة منهجيّة أما على صعيد المنطلقات المبدئية فأبرز الحقائق التقابليّة أنّ اللغات لا تتفق كلّيا في قوالب الصّوغ، وتوفّر نموذج صياغي في لغة مّا لا يكسبها فضلا تفوق به في القيمة لغة أخرى خلت منه، والواقع أن اللغات تتناظر في القسط الأوفر من القوالب الصياغيّة وتفترق في الجزء القليل : في هذه ما ليس في تلك وفي تلك بعضٌ مما ليس في هذه. وعن ذلك يحدث ما يصطلح عليه بالمنازل الشاغرة : وهي معضلة تتصل رأسا بقضيّة وضع المصطلحات، فهي بذلك من محاور علم المصطلح من حيث المضمون وفي صميم الدّرس التقابلي من حيث المنهج.

وكثيرا ما يعزى الإختلاف في تطابق المنازل الى اختلاف طبائع اللغات كما حللنا. فمن ذلك ـ على سبيل الشّاهد ـ خلوّ العربيّة من صبغة تدلّ على إسم المفعول المشتقّ من المبنيّ للمجهول، فليس لدينا ما به نعبّر عن طواعيّة الشيء لتقبّل حدث الفعل، فمن (أكل) مثلا نشتقّ إسم المفعول (مأكول) ونشتقّ صيغة المبنيّ للمجهول (أكل)، ولكن لا تمدّنا اللغة بقالب نسكب فيه ما مفاده أن الشيء قابل لأن يؤكل، بينما يتوفّر هذا القالب الصّياغي مثلا في الفرنسية والإنجليزية عن طريق إحدى اللاحقتين المختصتين بذلك (42).

---

(42) وهما : ible - able -

كما في mangeable - admissible - éligible -

وبديهي أن تخلو العربيّة، تبعا لما سبق، من قالب صياغي نعبّر به عن مصدر الطواعية أي المصدر المشتقّ من إسم المفعول المصوغ من المبني للمجهول وهو قالب متوفّر في بعض اللغات كما في الفرنسية والإنجليزية (43)، على أن العربية ـ وقد تعثّرت في ابتكار صيغة مفردة للتعبير عن المفعول من المبني للمجهول ـ قد تمكّنت من صوغ ما به تعبّر عن مصدر الطّواعية بأن اشتقّت مصدرا صناعيّا من إسم المفعول (44).

فهذا من المنازل الشاغرة في اللغة العربيّة إذا ما قوبلت بغيرها من اللغات التي ذكرنا، ولكنّ الصورة العكسية قائمة هي الأخرى، من ذلك مثلا أنّنا في الفرنسية نعجز عن التمييز بين المصدر الدّال على الحدث من الفعل المتعدّي والإسم الموضوع للدلالة على ثمرة الحدث، فبينما تمدّنا أبنية اللغة العربيّة بقالبين معجميين نعبّر بالأول عن عمليّة تقديم المعلومات... فنقول (إخبار) ونعبّر بالثاني عن موضوع العمليّة وهو المصدر المتمحّض للإسمية بأن نقول (خبر) لا نجد في الفرنسية من القوالب الصّياغية ما ينجدنا لإجراء الفارق الدلالي (45). فنظلّ في تعاملنا مع لفظة واحدة نتأرجح بين احتمالين قد يزيل السياق إشكالهما وقد لا يزيل، ولذلك كثيرا ما نضطرّ في الفرنسية مثلا إلى عبارة تحليلية إذا ما أردنا الإلحاح على الحدث المتعدّي، على ما في ذلك من تمطيط وثقل (46).

وفي نفس السياق يندرج الإلتباس بين مصدر الحدث وما يجسّم تكامل الحدث، ففي حين تهيّىء العربية قالبين اثنين كما في (تأسيس ومؤسسة) أو في (تنظيم ومنظّمة) تظل الفرنسية مثلا قاصرة عن استيعاب الفارق الدلالي (47).

ومن المنازل الشاغرة في اللغة الفرنسية أيضا خلوّها من المصدر الإنعكاسي إذ

---

(43) admissibility - admissibilité
éligibility - éligibilité

(44) مثاله ما يطّرد الآن من : مقبولية ومصداقية ومفهوميّة.

(45) إذ يتطابق المفهومان في لفظة Information
ومن نفس النمط التباس communication بين إبلاغ وبلاغ

(46) بأن نقول: le fait de...(ou) l'action de...

(47) إذ يتلابس في لفظ institution المفهومان، كما يتلابسان في organisation أو في constitution

ليس في أجهزتها الصّرفية بنية نسكب فيها مصدرا مشتقًا من صيغة الطوع وهي الصيغة الإنعكاسية : تلك التي يكون فيها فاعل الحدث منجزا إياه على نفسه (48) فإذا استخرجنا من صيغة الطوع مصدرا وجدناه متطابقا مع المصدر المنسبك من الصيغة الحدثيّة : تلك التي يصدر فيها الحدث عن الفاعل و يتعدّى الى غير الفاعل (49).

أما في العربية فإن جهازها الصرفي ـ بفضل خصوصيّة الإشتقاق التوليدي يوفّر القوالب الساحة بإبراز الفواصل الدلالية، و بذلك نميّز بين تنظيم وانتظام، و بين نقض وانتقاض، و بين تأسيس وتأسس... ولكنّ للغات تحفزا تنصاع بمقتضاه حركتها الذاتية لسدّ الحاجة حال تولّد الحاجة فكما أن العربية قد احتالت بمرونتها الإشتقاقية على سدّ المنزلة الشاغرة المتمثّلة في مصدر الطواعية المنسبك من المفعول المبني للمجهول فقالت مفعولية كذلك تحتال الفرنسية بفضل خاصّيتها النحتيّة على سدّ الحاجة المتمثّلة في فصل المصدر الحدثي عن المصدر الإنعكاسي وذلك باللجوء أحيانا الى الزائدة الصدريّة الدالة على الذاتية (50)

* * *

ونأتي الى آخر الوسائل التي عدّت طرائق في نموّ اللغة العربية : المجاز، بعد أن تبيّنا أوجه الإشكال التصنيفي في كلّ من التعريب والنحت والإشتقاق وما يعتريها واحدا واحدا من الأعراض التقابليّة.

وأول ما يتعيّن التذكير به هو أن المجاز قضيّة عامّة في الظواهر اللغوية، وعمومها من ضربين : خارجي وداخلي، إذ هي شاملة لكل الألسنة مهما تباينت بها الأمصار أو الأعصار، ثم إنها شاملة لبنيتي اللسان الواحد : بنية الرّصيد اللغوي المشترك

---

(48) forme pronominale
forme réfléchie

(49) بحيث يتعذّر أن نشتقّ مصادر نوعيّة من الأفعال : s'organiser ← se contredire ← se constituer تكون دالة على مفهوم الإنعكاس ومتميّزة عن المصادر الحدثيّة.

(50) كأن تقول : auto-organisation
auto-destruction

الـذي يـسـخّر الى التواصل الإبلاغي النفعي، و بنية الرّصيد المصطلحي الذي يتأتى به التواصل العلمي المعرفي.

و يـتّصل موضوع المجاز ـ كما ألمحنا ـ بمعضلة الدلالة اللسانية في تعقّدها وتشابك ضـوابـطـهـا، فـهـو محرّك الطاقة التعبير ية في ازدواجها بين تصريحية وإيحائية، بين طاقة موضـوعة جدولية، وطاقة سياقيّة حافّة فكّمن المجاز ا ستعداد اللغة لإنجاز تحوّلات دلالية بين أجزائها : يتحرّك الدّال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يـصـبـح المجاز جسر الـعـبـور تـمتطيه الدّوال بين الحقول المفهومية. ومن هذا المنفذ ولج موضوع المجاز الى صميم قضيّتنا التي هي وضع المصطلحات العلمية والفنيّة، فبمقتضى مـظهره الزماني ـ كما سنبيّنه ـ يصبح إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغو ية فـإذا بـهـا تـسـتـوعـب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسي بحيث تـتـمـثـل اللغة حقولا مفهومية جديدة فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضّيم عـلـى بنية الألفاظ الحائكة لنسيجها، ومثل هذا الإستيعاب يستند الى تحليل التحو يلات الدلالية في غير إر باك لرصيد الدّوال المكوّن لقاموس اللغة.

عـلـى أن اتّـصال التّحول الدلالي بقضايا التنظير اللساني يستوجب تقديره من مـنـظـار يـن : المـنـظـار الدّاخلي الذي هو نظام البنية العامة داخل اللغة لأنه ذو منحى آنيّ، والمنظار الخارجي الذي هو خطّ الصيرورة الدلالية في تعاقب البنى المفهومية لأنه ذو نهج زمانيّ. فأما الأول فيجسّمه المجاز وأما الثاني فيجسّمه ما يصطلح عليه بالنقل. ذلـك أن التحو يل المجازيّ إذا اطّرد في الإستعمال أصبح مجازا راجحا يؤول الى حقيقة عـرفـيـة فـيـفـضـي الـى نقل على حدّ تفصيل البلاغيين (51). وفي صلب هذه الحركة تـتـنـزّل عمليّة تحو يل اللفظ الى مصطلح معرفي، فالمجاز يتفاعل مع الإستعمال على مرّ الـزمن فيؤول الى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الزمن اضمحلّت الصبغة المجاز ية منه وحلّت محلّها الصبغة المصطلحيّة.

---

(51) راجع في معالجة الموضوع من الوجهة البلاغية.
محمّد الخضر حسين : المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العر بية
مجلّة مجمع اللغة العر بية ـ القاهرة ـ 1935 ـ ج 1 ص 291ـ302

فحصيلة التحوّل الدلالي تحتكم الى صور تتركّب فيما بينها على نمط المعادلات يتعامل المجاز مع التّواتر فينتج النقل.

و يقترن النقل مع اللفظ الفني فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرّصيد اللغوي العامّ الى الرّصيد الخاص، المعرفي، الذي هو رصيد المصطلحات العلميّة.

فجانب النقل يمثّل الوجه المكمّل لجدلية الدلالة اللغوية. ولئن عدّ المجاز اغتصابا للألفاظ من مضارها بالإعتماد على القرائن (52) وذلك في المستوى الآني المحدّد فإن النقل هو الإمتداد الصائر على محور الزمن الى إنسلاخ الدلالات اللفظية. فالقضية دائرة على محور الحركة الذاتية إذ يمدّ المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتيّة تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأول الى دلالة الوضع الطارىء، ولكن الذهاب والإياب قد يبلغان حدّا من التواتر يستقرّ به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرّجوع، وعلى هذا النمط صيغت مصطلحات كلّ العلوم العربية الإسلامية من فقه وحديث وكلام وعلم لغة حتى إنك لو حاولت العودة ببعض المصطلحات الى استعمالها الأولي لتعذّر عليه ذلك إلا بمجاز جديد (53).

على أن للمجاز شأنا أعظم في اللغة كما سبق لنا تبيان دلائله (54) وأول ما قد يفجأ المتطلّع الغضّ الى دقائق اللغة وأسرار الكلام أن للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللغة مالا يقدّره الإنسان عادة على الإطلاق، ونعني بحياة اللغة جانبها الوظائفي الأولي وهو التكريس النفعي في التّعامل الدائم معها دون أن نقصد الى مرتبتها الفنيّة وتسخيرها الإبداعي، ولكنّ الناظر في مفاعلات اللغة تركيبا ودلالة يهتدي رأسا الى أن شأن المجاز مع اللغة كشأن الدّم الحيوي في الكائن، وهذه الظاهرة لا تعزى أساسا إلا إلى كون المجاز إفرازا من إفرازات النظرية المحورية في اللغة وهي المواضعة من

---

(52) هي لدى البلاغيين : القرينة أو العلاقة أو وجه الشبه.

(53) كما لو أردت التعبير بلفظة الصّوم عن معنى الإمساك مطلقا، فمن قال اليوم : «صمت عن الكلام أو عن العمل» لعدّ ذلك منه مجازا.

(54) التفكير اللساني، ص : 180ـ208

حيث هي تشكل دائم ومخاض مستمرّ، وفي هذا السّياق تتنزّل الحقيقة التقريرية العامّة كما رسمها ابن جنّي عندما صرح : «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة.» (55)

و يستطرد صاحب الخصائص بعد ذلك في تحليل النماذج اللغوية التي تقنع بالقانون المدثي المرسوم، و بقدر ما يغوص في استخراج أسرار اللغة على منهج الأصوليين في العلم والمعرفة تراه لا يتجاوز المثال البسيط الحي ممّا يتعامل الإنسان به مع اللغة في كلّ لحظة من لحظات المحاورة الكلامية حتى يقنعك بأن نموذج «قام زيد» إنما مخرجه على المجاز. وعندئذ لا يتعذر على المستكشف اللساني استقراء هذه الظاهرة بما يجعله يقرّر أن التحوّل الدلالي هو السّمة النوعية القصوى في ظاهرة الكلام وهو بالتالي «شهادة ثبوت الحياة» لها، وهذا معناه أن التحرّك الجدلي في صلب اللغة ينطلق من قانون الإصطلاح مسقطا على المنظور الآني، ثم يتحوّل به على مسار المحور الزمني و يظل التفاعل قائما حتى يتركّز مبدأ الإصطلاح في تعاقب التولّد التواطئي الى أن ينصبّ في ظاهرة التحوّل الدلالي، فتصبح نسغ الكلام وقلبه النابض.

ومن ينظر في لغة التداول بين الناس يرحقيقة الأمر سواء انظر في رصيد اللغة المشتركة أم في لغة الفنون، و ينطبق الشاهد بخاصة على ما يتداول من الألفاظ الأجنبية في مجالات حيوية كثيرة كفنّ الطبخ في تسمية المصنّفات، وفنّ النساجة في ألقاب المحيكات، وفنّ الخياطة في تحديد الفصائل...(56)

5 ـ مراتب التجريد الإصطلاحي :

إن الذي دعانا الى ما سبق من البسط النقدي للوسائل التي عدّت طرائق في إنماء اللغة العربية إنما هو توارث تصوّرات تصنيفية ما فتئت تتضارب ومنطلقات المعرفة

---

(55) الخصائص ـ ج 2 ـ ص 447.

(56) أنظر مثلا من هذا الفنّ قولهنّ :

- tissu pied-de-poule
jupe-cloche
jupe-panneau
robe-sac
plis-soleil
col-bateau
col-V
col-U.

الإختبارية في علم اللسان، وقصور التصنيف مردّه احتكاكه الى بنية ذات منطلق عمودي ـ كما أسلفنا ـ يحسم بين القوالب التوليدية أولا ثم بين الطرائق المتوخّاة في وضع المصطلح الجديد ثانيا. غير أن استبدال أي تصوّر تصنيفي يستوجب أولا و بالذات الفحص المقارن :

وأول ما نقف عليه من ظواهر التوازي انقسام الوسائل الأربع الى زوجين متضاعفين يتصاحبان من حيث التخصيص والعموم ؛ فالإشتقاق والنحت ظاهرتان نوعيتان، أولاهما خصّت بها الأسرة السّامية وبها عنوان قدرتها الإنفجارية، والثانية لصيقة باللغات الهندية الأوربية وعليها قوام سمتها التضاميّة. أما التدخيل والمجاز فظاهرتان مطلقتان لا ينفك عنهما لسان من الألسنة.

ثم تجتمع الوسائل الأربع وتتوزّع مجدّدا الى زوجين متضاعفين يترافق فيهما النحت والتدخيل في واد والمجاز والإشتقاق في آخر، فاللذان في الواد الأول يفضيان الى توليد قاموسي ومعجمي في نفس الوقت بما أنهما يتسببان في خلق ملفوظ جديد لا يحتويه قاموس اللغة بدءا فضلا عن الشحنة الدلالية المستحدثة. أما المجاز والإشتقاق فيفضيان الى توليد معجمي (1) دون أن يكون بالضرورة توليدا قاموسيا.(2)

وآخر صور المقارنة يجتمع فيها النحت والإشتقاق والتعريب معا، ثم يتفرّد المجاز عنها، وفي هذا المقام، تبرز ثلاث خصائص فارقة : فالأولى أن إشكال المجاز وما يقترن به من مظاهر النقل متّصل وثيق الإتصال بجدلية الحركة في استعمال اللغة، فهو ذو صيرورة حتما، وإلا ما تسنّى أن توضع به المصطلحات، لأن وضعها مرتهن بخطّ الزمانية (3). بينما تظل الوسائل الثلاث الباقية آنية (4) الوضع لأن قوالبها الإجرائية تتمّ في لحظة صياغتها بالذات. فنحن حين نشتقّ لفظا جديدا، أو نعرّب دالاّ دخيلا،

---

lexicologique (1)
lexicographique (2)
la diachronie (3)
synchroniques (4)

أو ننتزع من الألفاظ المجتمعة كلمة منحوتة، فإن ذلك كلّه يحدّد زمنيّا، وفي القواميس التاريخية كثيرا ما نعثر على تأريخ مدقّق لوضع المصطلح يوم ابتكاره.

على هذا الأساس الفاصل كان المجاز طريقة مرنة لا تقيّدها القواعد والشروط، ولئن تسنّى لنا آحيانا آن نؤرّخ أول استعمال مجازيّ لصورة من الصّور التعبيرية فإنه يتعذّر علينا أن نؤرخ تحوّل ذلك المجاز الى نقل أي إلى حقيقة جديدة لأن ذلك رهين الإحساس النفسي اللغوي الذي يصحب استعمال اللفظ في اللغة.

أما الخاصّة الثانية مما يفرق المجاز عن الوسائل الباقية فتتمثّل في أن كلاّ من التعريب والنحت والإشتقاق يتعيّن بالوجود الجدولي : نعني أنه كائن على محور الإستبدال (5) الذي هو محور التعاوض والإختيار بين الألفاظ مستقلّة عن سياقها، فاللفظ المعرّب أو المنحوت أو المشتقّ تلتصق به سمته من تعريب ونحت واشتقاق بمجرّد اندراجه ضمن ثبت قاموس اللغة. أما المجاز فهو في وجوده رهين بسياق التركيب، أي باندراجه ضمن محور التوزيع الذي هو محور التراكن (6) إذ لا حكم لأي لفظ بالمجازية ما لم يتقيّد بقرائن التركيب الوارد فيه : ولذلك نقول إن منبت المجاز هو الإستعمال، فإذا اطّرد المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الإصطلاحية وعند ذلك يستقلّ بخصوصية الحقيقة العرفيّة.

وثالثة الخصائص التي يستأثر بها المجاز أنه نقطة تقاطع القدرة الإبلاغية (7) مع الطاقة الإنشائية (8) في اللغة، ففي كلّ تحويل دلالي حظّ من الإبداع حتّىٰ لكأنه سمة نوعيّة في الملفوظ الشعريّ، وهذا هو مدار الوظيفة التوليدية، فللغة مع ظاهرة المجاز شأن طريف ضمن صوغ المصطلحات : تتضافر الوظيفة المرجعيّة (9) التي هي وظيفة الإبلاغ النفعي والتواصل (10) العادي مع الوظيفة الإنشائية التي تكون في اللغة

(5) l'axe paradigmatique

(6) l'axe syntagmatique

(7) communicative

(8) poétique

(9) référentielle

(10) inter-communication

خادمة مخدومة في نفس الوقت، وعندئذ تكتسب اللغة طاقة توليدية تضع بها المصطلح العلمي أو الفني فيكون لها ذلك ضربا من الوظيفة المعرفيّة هي ضديد الوظيفة الإنعكاسية (11) التي تتحدّث فيها اللغة عن ذاتها.

ومحصلة كل تلك الوظائف وظيفة جديدة لنصطلحْ عليها بالوظيفة التكوينية (12)

فما إن نتبيّن الحقائق الجامعة والفوارق الفاصلة في مقارنة وسائل صوغ المصطلح بعضها حيال بعض حتّى نهتدي الى تصوّر تصنيفي نحلّ فيه بنية أفقيّة محلّ البنية العمودية فيكون زمانيّا فيعتمد الصيرورة و يتوسّد التحوّلات.

فلقد أوقفنا النظر في تاريخ المصطلحات العلميّة وخصوصياتها على مايشبه النّاموس المطّرد وهو الذي سنسمّيه قانون التجريد الإصطلاحي، وبمقتضاه يمرّ المتصوّر الطارئ بمراحل ثلاث تتعاقب في الزمن وتترادف في الصيرورة. فالمفهوم المستحدث يقتحم المجال الذهني السائد في المجموعة الإجتماعية التي يحوّلها الرّابط اللغوي الى مجموعة ثقافية حضارية، و بقدر قرب ذلك المفهوم من المتصوّرات الرّائجة في منعطفات قاموس تلك المجموعة يتيسّر على اللغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدلالية عبر ألفاظها، ولكنّ المفهوم الطارىء إذا كان غير متوائم مع الرّصيد القائم ولا قريبا من بعض عناصره فإنه يبلغ في غربته الحدّ الأقصى، وعلى حسب غربته يقوى سطوه على المجالات الذهنية فيغزو اللغة و «يدخل» إليها فيكون ضيفا على مخزونها القاموسي، ولكنّه ضيف مزاحم تتجاذبه نزعة المجهود الأدنى المقترن بالإقتصاد الأدائي فيألفه الإستعمال، وتدفعه غريزة حبّ البقاء فينفر عنه التداول والإستخدام و بين الدّفع والقبول تصنع اللغة صنيعها في المصطلح فتحاول أن تجرّه الى قوالبها الصرفيّة ما استطاعت وعندئذ يتحوّل «الدخيل» الى «معرّب».

فإذا وجد المصطلح سبيله الى القالب المتجانس مع اللغة صرفيّا وصوتيا واضطرّ إليه الإستعمال بكثافة فتواترت الحاجة إليه اندرج ضمن الرّصيد المعجميّ. وهذا من أقلّ الصور احتمالا.

---

(11) لنقلْ : fonction réflexive

(12) لنقل : fonction génétique

أما المطرد مما يبلور قانون المراتب الإصطلاحية الذي نحن بصدد صياغته فأن يمثّل الدّخيل ـ عرّب قالبه أم لم يعرّب ـ مرحلة أولى من مراحل التعامل بين المفهوم الطارىء والقاموس القائم، ذلك أن الإستخدام يكرّس المدلول فيحتضنه ثم يشتدّ نفوره من اللفظ الدّال عليه لقوّة منزع اللغة وأهلها الى حبّ البقاء وحبّ الإبقاء، فيقوى الميل الى فصل الدّال عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذاك.

عندئذ يلج قانون صوغ المصطلح مرتبته الثانية بعد مرتبة التقبّل الجملي معنى ومبنى، وتتجسّم هذه المرحلة الثانية في تفجير المصطلح وفرقعته لفصل مدلوله عن دالّه استشعارا بزوال الغربة القائمة في البدء بين المتصوّر المدلول عليه والناطقين باللسان المتقبّل مع بقاء هذه الغربة بينهم و بين اللفظ الدال على ذلك المدلول. وتلتجىء اللغة في هذا المقام الى عمليّة تحليلية يتفكّك المفهوم الموحّد بمقتضاها الى أجزائه المكوّنة له فيقع التعويل على عبارة متعدّدة الكلمات فيها إطناب أدائي يسدّ خلل التوازن الذي طرأ بموجب انسحاب اللفظ الدّال، و بذلك تتخلّى اللغة عن قانون الإقتصاد بما أن ناموسا أقوى منه قد تسلّط عليها وهو قانون رفع اللبس الذي ترتهن به وظيفتها الإبلاغية.

وما إن يستقرّ أمر الصياغة التعبيرية بشيوعها وتداول الإستعمال بها حتى يخفّ ضغط القانون الثاني إذ لا يخشى مع تواتر الإستخدام غموض ولا اشتراك، ثم يحتجب قانون دفع اللبس تدريجيا فإذا باللغة ترد الفعل مدفوعة حينئذ بقانون الإقتصاد الأدائي ومحمولة بنزعة المجهود الأدنى، وعندئذ تنتهي المرحلة الثانية من مراحل نموّ المصطلح فيدخل مرحلته الثالثة والأخيرة وهي المرحلة الحاسمة ولنصطلح عليها بمرتبة التجريد وفيها يعمد العقل بقدرته التأليفية الى اشتقاق الصورة الذهنية المتفرّدة في غير إسهاب تحليلي. فهذه المرتبة تتنزّل إذن ضمن حركة التدرّج الإختزالي الذي هو ثمرة تآزر اللغة والعقل والذي تعوّل فيه الظاهرة اللسانية على الطاقة الإيحائية وعلى القدرة التضمينية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالاّ على نفسه وعلى الأجزاء التي تم اختزالها، ولذلك كثيرا ما يستقرّ من بين ألفاظ العبارة لفظ يحوصل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الدّال بذاته على المجال الكلّي، وقد يحلّ لفظ آخر محلّ العبارة فيعوّض مداليلها جميعا.

تلك إذن مراحل الترقي نحو صوغ المصطلح التأليفي : أولها تقبّل ثم تفجير فتجريد.

ففي التقبّل تتنزّل ظاهرة الدّخيل، ثم تتوارد الصّيغ حتى تتجمّع في عمليّة التجريد بإحدى الطرائق المحتملة من نحت أو اشتقاق أو مجاز، ولكنّ جسر العبور من مرحلة التفجير الى مرحلة التجريد كثيرا ما يكون وجها من أوجه المجاز وهي متعدّدة تبعا للقرائن التي حلّلها البلاغيّون (13). ولكنّ أكثرها اطّرادا في مجال المصطلحات العلمية حسب ما لاحظنا ـ ذكر النعت وإرادة المنعوت، بل ذكر النّعت استغناء به عن ذكر النعت والمنعوت معا، ذلك أن النّعوت في السياق تبدو هي الحاملة للمفاهيم المعرفية، فهي عماد الشحن الإصطلاحي غالبا.

فصياغة المصطلح تتركّز في حركة من التّبلور المتدرّج طبق نموّ الدّال الإصطلاحي وبموجب ذلك اندرجت قضاياها ضمن أوجه الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، أما على الصعيد الدّاخلي فإن الصوغ الإصطلاحي يمثّل جلب اللفظ من الرّصيد المشترك الى الرصيد المختصّ، ولهذا السبب ترى متواترا في مجال المصطلحات الدّالة على العلوم في نوعيّتها أن يصاحب لفظ (علم) المصطلح الدّال عليه، فتكون كلمة (علم) عنصر اعتماد تمخّض المصطلح للدّلالة على مضمون الإختصاص. و يظل لفظ (علم) مصاحبا لموضوع العلم بقدر ما تكون الكلمة الدّالة على العلم شائعة التداول في لغة الخطاب الإبلاغي. وبهذا التقدير كفّ العرب عن قول (علم الفقه) و(علم النحو) و(علم العروض) و(علم الأصول) فقالوا : فقه ونحو وعروض وأصول، ولكنهم ظلّوا يقولون (علم الكلام)...

* * *

تلك إذن من موقع التنظير اللساني والتأسيس المعرفي مراتب التجريد الإصطلاحي، ولعلّ الإستقراء الموسّع يبيح تركيز القواعد المبدئية لصوغ النظرية الكلّية في هذا المضمار. ولكنّ الشواهد لا تعوز الباحث سواء أنظر في قديم اللغة أم في

---

(13) كذكر الجزء وإرادة الكلّ وعكسه، أو ذكر الظرف وإرادة المظروف وعكسه، أوذكر السبب وإرادة النتيجة وعكسه، أو ذكر الشيء والمقصود ضدّه كياسة وتفاؤلا أو دفعا للتطيّر...

حـديثها : فلقد تقبّل العرب ألفاظ اليونانيين فأخذوها أولا وفجّروها ثانيا ثم جرّدوا منها مـصطلحات تأليفية، من ذلك قولهم في علوم الفلسفة مثلا : إيساغوجي وقاطاغور ياس وباري أرمـينـياس (14). فلـمّـا شـاع تـداولها فجّروها فقالوا (المدخل الى المنطق) و(كـتـاب الأسماء المـفردة) و(كتاب الأسماء المجموعة إلى غيرها) (15). وما إن استقرّ أمـر المـفـاهيم حـتـى تجاوز الـعـرب مـرتـبة التفجير الى منزلة التجريد فقالوا : المدخل والمقولات والعبارة.

وكذا الشأن مع أنولوطيقيا وأفوذ قطيقا وطوبيقا (16).

و يطـرد قـانون التجريد الإصطلاحي الذي صغناه اطّرادا تاريخيا، ففي مطلع عصر النهضة الحديثة قال العرب : الأنستتوت والجرنال والتلغراف وشمبر دو بير والاكـتـر يستة (17) وكلّها في منزلة التقبّل، ثم تفجّرت مداليل الألفاظ فقيل (مشورة العـلـوم وأكـابرهم) و(الورقات اليوميّة) و(إشارات الأخبار) و(مجلس شورى الأكابر) و(خـاصة الكهربا عند حكّها) (18). ولكن مرحلة التجريد هي التي حدّدت المفاهيم المتبـلـورة فاسـتـبدلت العبارات التحليلية عندئذ بمصطلحات متواضعة، فقيل : المعهد، والصحيفة، والبرقية، ومجلس الشيوخ، والكهربا.

ولعلّ اللسانيات ـ في أيامنا ـ تعيش أكبر مخاض مصطلحي إذ تتأرجح ألفاظها فـي التصنيف العربي بين منزلة التقبّل ومرتبة التفجير ومدارج الصوغ الكلّي بالتجريد والإنتزاع :

فن الفوناتيك الى علم الأصوات الحديث الى الصوتيات .

---

(14) أنظر مثلا : ابن حزم ـ التقريب لحدّ المنطق، بيروت 1959 ـ ص 11 ـ 36 ـ 79
(15) المرجع
(16) المرجع : ص 105
(17) أنظر : الشيّال : تاريخ الترجمة... ص 214
(18) المرجع .

ومن اللكسيكوغرافيا الى علم صناعة المعجم الى المعجمية.
ومن الفونولوجيا الى علم وظائف الأصوات الى الصوتمية.
ومن الستيلستيك الى علم وظائف الأساليب الأدبية الى الأسلوبية.
كلّها تقتفي ناموس الترقي الإصطلاحي : تقبّل فتفجير فتجريد.

وعلى نمطها تقيس تقبّل (السنكرونيّة) ثم تفجير اللفظ الى (المنهج المتزامن أو المتعاصر أو المتواقت) ثم تجريد مصطلح (الآنية)، كما تقيس دخول (الدياكرونيّة) ثم انحلال المفهوم الى عبارة (المنهج التطوري أو المتعاقب أو التاريخي) حتّى تركّز التجريد فتبلور مصطلح (الزمانيّة). وغير ذلك كثير.